موجز

إصرار «مشترك».. ضد المشترك!

محمد الجرادي

■ التعامل بعقلية «التشكيك» والاحكام الاستباقية مع المواقف والاحداث لا يمكن ان تراهن عليها معارضة حقيقية وبناءة وحريصة على الكل الوطني الذي هي جزء منه.

وكنا نتوقع ولو مظهراً من مظاهر استفادة المعارضة «احزاب اللقاء المشترك» من كثير من تجارب خاضتها في معترك العمل السياسي كان آخرها بل أبرزها التجربة الاخيرة المتمثلة في الاستحقاق الديمقراطي الذي انجزته البلاد بشقيه المحلي والرئاسي في العشرين من سبتمبر الماضي.. وخرجت منه هذه الأحزاب بما لم تكن تتوقعه هي نفسها.

ومع اننا قلنا إن «احزاب المشترك» خرجت من هذا المعترك بخسارة اكثر.. وجدنا من الانصاف ان نقول في ذات الوقت انها خرجت بانتصار اقل.. وتساءلنا هل تستفيد من التجربة وتحاول اعادة تقييم ادائها وتعاملها مع القضايا الداخلية خاصة منها القضايا التي تصب في خدمة الصالح الوطني العام؟

لكن الواضح ان شيئاً من هذا الدور المفترض من احزاب «المشترك» لم يتحقق بعد.. وان استمراء التعامل مع الواقع بعقلية النكاية السياسية، والخوض في مزيد من التجاذبات والمقايضات الحزبية مايزال هو ديدن هذه الاحزاب.وليس بالغريب اليوم ان يكون حدثٌ بحجم مؤتمر المانحين -الذي تتطلع كل فئات المجتمع الى تحقيق اهدافه في تعزيز ودعم وتقوية اقتصاد البلاد، وتمكينها من تسريع خطوات التنمية الاقتصادية والزراعية والعلمية والتعليمية وغيرها- محط تندر وسخرية واستهزاء احزاب «المشترك» واوعيتها الاعلامية.. واستباقها التشكيك في جدوى تعهدات المانحين، واللجوء الى دعاية اليأس وبث الاحباط في النفوس.

أقول ليس غريباً على احزاب وقيادات كهذه ان يكون موقفها الاستباقي على هذا النحو تجاه هذا الحدث، باعتبار هذا الموقف هو ضمن سلسلة من مواقفها المناهضة لكل عمل او مشروع وطني لا تضمن من خلاله مصالحها الشخصية والحزبية، وان ادى ذلك جناية بالمشترك من المصالح الوطنية العليا.

وما نعتقده ان نجاح القيادة السياسية في تحقيق هذا التعاون الاقليمي والتفافه مع تنمية اليمن، أطاح بكل الأوراق والمراهنات التي تمتلكها مثل هذه القوى، وتراهن بها من خلال تواتر التراجع الاقتصادي وهرولة مستويات معيشة الناس الى خطوط اكثر سوءاً وفداحة.

حيث لم تجد هذه الاحزاب من وسيلة للنكاية غير وصفها لموقف اليمن بالاستجداء على طاولة الاشقاء! وفي حين ترى في هذا الموقف اساءة فإنها لم تكن لتتورع في تشريع الأمر بل وحشد الفتاوى اذا لزم ذلك.. فيما لو تمكنت من الوصول الى السلطة في الاستحقاق الانتخابي الأخير.. وحينها لن يكون طلب دعم الاشقاء استجداء او تسولاً كما تروج أبواق دعايتهم الاعلامية.

آخر الكلام.. ان صوت العقل يستدعي ان تكون احكامنا عقلانية وموضوعية، ان ننحاز الى كل ما هو ايجابي ونصطف لمقاومة ما هو سلبي في حياتنا، طالما نحن متفقون في اهدافنا وبرامجنا على ان الوطن أولاً وأخيراً هو قبلة جهودنا او خياراتنا التي لا خوف ان تتعدد.. أو تفترق.

algradi79@yahoo.com

وصن

بانتظار أن يتمخض «المشترك»!!

أمين الوائلي

■ تقول أحزاب المشترك ان لها موقفاً خاصاً بها من مؤتمر المانحين! حجاب وياسين، وتؤكد بيانات اللقاء ان الحوارات «العميقة» والنقاشات «المدهشة» مستمرة على قدم وساق بين الأعضاء للخروج بموقف «قوي» من نتائج مؤتمر لندن! على أقل من مهلكم.

وأكثر من قيادي في اللقاء صرح بخصوص التحفظات حول المؤتمر ونتائجه.. وان الأحزاب لاتزال «تستخير الله» في الموقف الذي يليق بها وتليق به! يا هادي العمى..

● باعتقادكم.. ما الذي يحمل احزاباً -بمنية- على التصرف وكأنها طرف ثالث الى جانب اليمن من جهة والمانحين من جهة اخرى؟! وماذا يعني أن يكون لأحزاب المشترك -اليمنية- موقف خاص بها، بعيداً عن موقف اليمن، من قضية وطنية بحتة تهم التنمية والشراكة مع الأشقاء والاصدقاء؟!

● بل وما الذي يعنيه هذا «الموقف الخاص» من قضية عامة وشأن عالمي تتخاطب به الدول والحكومات بصفة رسمية وعبر تقاليد دبلوماسية راسخة؟ ولا مجال فيه للخلط بين مسئوليات الدولة وواجباتها ووظائفها، وبين مسئوليات الأفراد والكيانات الحزبية على المستوى المحلي وفي حدود الحق والواجب دونما افراط او تفريط يتجاوز محاذير استخدام الحق او يتهاون في الوفاء بالتزامات الواجب.

● ما الذي يمكن ان يعنيه كلام المعارضة، وقد تطرف احياناً الى مستويات التهديد او التوعد؟! هل تقرر -مثلاً- قطع العلاقات «الدبلوماسية» مع المانحين وسحب التمثيل الدبلوماسي؟ بحجة ان المانحين خالفوا تعهداتهم للاحزاب وقرروا دعم اليمن!!

أم أنها -الأحزاب- سوف تلجأ الى مجلس الأمن الدولي لاستصدار قرار، تحت البند السابع، يلزم الدول المانحة الرجوع عن تعهداتها والامتناع نهائياً عن مساندة او دعم اليمن وان يحلف ممثلو الدول المانحة على المصحف وامام مجلس الأمن بالا يتعاونوا مع اليمن حتى قيام الساعة؟!!

أهذا ما تريده أحزاب المشترك، وبعنيه كلام رموزها حول «الموقف الخاص» من نتائج مؤتمر المانحين في لندن؟!

● هل تتذكرون كيف كانت الأحزاب ذاتها وقياداتها تتحدث عن «التعاون» مع الخارج و«الاستفادة» منه والاستقواء به تحت عناوين «الشراكة» و«الانفتاح»؟! جوّز المعارضون لأنفسهم التعامل والتعاون والاستفادة.. حتى مع الشيطان ذاته.. لكنهم اليوم يدينون الدولة الرسمية لتعاملها، وتعاونها مع الأشقاء والاصدقاء في خدمة الأهداف والبرامج التنموية والاصلاح الشامل ومكافحة الفقر.

● لا يستحق الأمر الترقب او الانتظار بفارغ الصبر.. فما ستقوله المعارضة هذه المرة لن يختلف عما قالته وتقوله في كل مرة: وهو أن «الملعب السياسي» لايزال بحاجة الى تهيئة!! أو شيء من هذه الشعارات الاستهلاكية المعلبة.. ومنتهية الصلاحية.

● بانتظار ان يتمخض الجبل ويعلن اصحاب المشترك عن «موقفهم الخاص» من نتائج مؤتمر المانحين.. دعونا نسألهم: هل بلغتكم -بعد- نتائج الانتخابات المحلية والرئاسية الأخيرة التي جرت في اليمن؟! وهل تعني لكم شيئاً؟!

فقط.. لأن البعض لا يستفيد من علقم التجارب ودروس الشعب.

شكراً لأنكم تبتسمون

Ameen101@maktoob.com

اللجنة العامة تؤكد على تنفيذ برنامج الرئيس وتعزيز دور السلطة المحلية

البركاني: اللامركزية وانتخاب المحافظين قناعة راسخة داخل المؤتمر وإنجاز التعديلات القانونية قريباً

■ استعرضت اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام في اجتماعها الخميس الماضي تقرير اللجنة المكلفة بمراجعة وتعديل قانون السلطة المحلية ،حيث قدمت الأخيرة تقريراً تضمن المواد المطلوب تعديلها وأخرى يتم إضافتها إلى القانون المحلي .

وقالت مصادر في اللجنة العامة ان المواد التي سيتم تعديلها تصب في إطار تعزيز دور السلطة المحلية ونقل الصلاحيات وتوفير الموارد والمواد الخاصة بالجهاز التنفيذي والعلاقة بالسلطة المركزية.

وأضافت أن العامة لـ«المؤتمر نت» ناقشت أمس التقرير وتلك النصوص التي أنجزت وتتضمن الشروط الواجب توافرها في المرشحين لمنصبي محافظ المحافظة ومدير المديرية ،حيث وافقت على تمديد فترة انجاز المهمة مؤكدة ضرورة مواءمة التعديلات مع القوانين واللوائح بحيث لا تتعارض مع التوصيات التي أقرتها مؤتمرات المجالس المحلية السابقة .

وقالت انه تم التأكيد على ضرورة أن لا تتعارض أحكام القانون المحلي مع مشروع قانون المزايدات والمناقصات الذي يناقش حالياً في مجلس النواب تمهيداً لإقراره .

وشدد الاجتماع على أهمية مواصلة الاجتماعات لإنجاز التعديلات وإعداد الصيغ وتقديمها أولاً بأول إلى اللجنة العامة خلال الأيام القليلة القادمة.

وأشارت إلى أن الاجتماع أكد على الأخذ بآراء المختصين والمهتمين والاستفادة منها قبل مناقشة القانون حكومياً وكذلك الاستفادة من تجارب الآخرين ، بحيث تكون عملية التعديلات أو المواد المضافة ملبية للأهداف المرجوة التي تضمنها برنامج مرشح المؤتمر الشعبي للرئاسة فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية وبرنامج المؤتمر للمحليات .

مؤكدةً أن موضوع انتخاب المحافظين ومديري المديريات أصبح موضع اهتمام المؤتمر بمختلف هيئاته ويحظى بمتابعة رئيس الجمهورية ، لتجسيد مبدأ المشاركة الشعبية الكاملة في طور الانتقال إلى اللامركزية .

وفي سياق متصل علق سلطان البركاني الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام على ما نشر عن وثيقة مؤتمرية تتضمن تراجعاً عن خيار انتخاب المحافظين ومديري المديريات .

وقال: " إن قضية الانتخابات والانتقال إلى اللامركزية وتجسيد مبدأ المشاركة الشعبية هي قناعة راسخة داخل المؤتمر وأن الرئيس علي عبدالله صالح الذي كان سباقاً في تبني العملية الديمقراطية والتعددية الحزبية وحرية الصحافة هو اليوم يحمل نفس الإيمان والقناعة فيما يخص رؤساء المجالس المحلية وتطبيق النص الدستوري في المادة الرابعة التي تنص: (إن الشعب مالك السلطة ومصدرها يمارسها بشكل مباشر من خلال الانتخابات والاستفتاء وبشكل غير مباشر من خلال الهيئات المنتخبة التشريعية والتنفيذية والقضائية، والمجالس المحلية)، ويؤمن إيماناً مطلقاً بأن الشعب جدير بأن يتحمل مسئوليته ناخباً أو حاكماً.

واستغرب البركاني مما نشره موقع "ناس برس" معتبراً أنها أوهام وتخمينات ، مبدياً أسفه أن يطلق محمد قحطان تلك التصريحات التي هي أشبه بتصارع طواحين الهواء، وجزمه في أمر لا وجود له، وهو يعلم علم اليقين أن الرئيس علي عبدالله صالح لم يكن في يوم من الأيام قد تراجع عن وعده، وأن المؤتمر لا يوجد فيه حرس قديم أو جديد ولا أجنحة ولا فئات وأنه قائم على الوضوح وأن خياره بالانتخاب لم يكن تحت ضغط أحد وإنما كان قناعة لا يمكنه أن يحيد عنها.

مؤكداً أن المؤتمر هو الوحيد الذي قاوم في الماضي رفض التجمع اليمني للإصلاح والحزب الاشتراكي للانتخابات المحلية، وخاض تجربتها بشجاعة.

وكان الأجدر بقحطان أن يعود للنص الدستوري الخاص بقيام السلطة المحلية ويتدبر مضمونه وأنه ترك للقانون تحديد كيفية الترشيح والانتخاب لأعضاء المجالس المحلية، وأن السلطة التشريعية هي التي ستضع هذه التشريعات كترجمة لذلك النص.

وقال البركاني : " لو كان المؤتمر يخاف على إضعاف مفهوم الولاء وكذلك الرئيس علي عبدالله صالح لما أعلن عن عملية انتخاب المحافظين والمديرين في رمضان الماضي وتضمنها برنامجه الانتخابي ، لأنه يعرف جيداً أن السلطة المحلية هي من تحافظ على السلطة المركزية، وأن عملية التنمية لا تتم إلا في ظل تنافس أبناء الوحدة الإدارية والمحافظات وأن عملية الرقابة هي الأجدى عند اتساعها .

□ سلطان البركاني

مضيفاً : " أن اللجنة المشكلة للتعديلات فيها من الرجال المؤمنين بالعملية الديمقراطية وحق الشعب في المشاركة في السلطة ويكفي أن يكون فيها أبو القانونيين اليمنيين والرجل الذي عرفته التشريعات اليمنية الأستاذ الجليل إسماعيل الوزير.

وكان الأحرى بالناطق باسم أحزاب المشترك أن يتريث ولا ينطق حتى تصدر النصوص مكتملة سواء فيما يخص الانتخابات، أو الهيئة الناخبة أو الارتقاء إلى نظام اللا مركزية المالية والإدارية، أو تنظيم العلاقات بين السلطة المحلية والمركزية.

مشيراً إلى أن قرار تعيين من رئيس الجمهورية للمحافظين والمديرين، أو ارتباط مهام المحافظين بالسلطة لأن النص الدستوري أكد على أن المجالس المحلية والوحدات الإدارية جزء لا يتجزأ من سلطات الدولة، والمحافظون محاسبون أمام رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، وقراراتهما نافذة عليهم.

وقال: لا شك أن هذا النص يكفي لجعل صلاحيات رئيس الدولة والحكومة قائمة إلا في حالة واحدة إذا كان التطور الذي طرأ على مفاهيم الإصلاح قد آمن باللامركزية السياسية فذلك شأنهم.

وأوضح قائلاً: لا عيب أن يصدر قرار تعيين للمحافظ المنتخب من باب التأكيد على حق رئيس الجمهورية وفقاً للنص الدستوري المشار إليه وليس العكس. واعتبر أن المعارضة لا يملكون هذه الأيام ما يسلون به أنفسهم بعد أن كسدت بضاعتهم وانهارت أحلامهم وشاهت الوجوه في عشرين سبتمبر، سوى التشكيك بأي شيء.

وعن الوثيقة المؤتمرية قال : " هم يعلمون أنه لا سرية في المؤتمر، بخلاف ما هو حاصل لدى أحزاب المعارضة، وان مقترحات تعديل قانون السلطة المحلية سيناقشها المختصون والمهتمون والسلطات مجتمعة، وسيكون البرلمان مكاناً للاستماع لكل الآراء والمقترحات، ومتى ما وجد مقترحاً مناسباً فسيأخذ به حتى لو أتى من تحت عمائم شيوخ الإصلاح، لأننا نحترم أي عمل إيجابي أو مقترح من أي مصدر كان.

وأضاف عضو الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام عضو لجنة التعديلات : " برغم كل الأصوات الناعقة سيعمل المؤتمر على إنجاز هذه المهمة خلال الأشهر القليلة القادمة، وسيكون انتخاب المحافظين والمديرين في النصف الأول من العام ٢٠٠٧م على الأكثر، بعيداً عن تشكيك المشترك أو العبارات المشينة التي يطلقها قادته ، والمصطلحات الجديدة التي تفتقت عنها أذهانهم ، متمنياً عليهم مراجعة خطابهم المنبوذ لأن الكذب حبله قصير.

وقال: كنا نتمنى على "الناس" أن ينشر تلك الوثيقة لياسهم في نقل الحقائق إن كانت تلك الوثيقة صادرة عن المؤتمر، لا كعملية استباقية، لأن المؤتمر يعد هذه الأيام الخطط الخاصة بعقد الندوات والمناقشات الخاصة بموضوع قانون السلطة المحلية، وستخصص وسائل المؤتمر الإعلامية حيزاً واسعاً لهذا الأمر.

متابعاً :" ليس لدينا ما يمنع أن يتقدم محمد قحطان مثله مثل أي مهتم بأي مقترحات لديه تثري موضوع التعديلات وتعمل على ترسيخ هذه التجربة بعيداً عن المكابدات التي أثبتت عدم جدواها وأفلس معها المشترك وفقد مصداقيته.

وقال: أذكّر قحطان بتصريح للمحامي محمد علاو حول هذا الموضوع -نُشر في وقت سابق- تحدث حول نفس الخيارات ، ليس من باب التكهن، إلا أن أخواننا في الإصلاح وأمينهم العام-بحكم الخبرة- يبدو أنهم قد وضعوا استخبارات داخل الرئاسة أو اللجنة العامة ينقلون إليهم وثائق المؤتمر وأدبياته وما يناقشونه فذلك شيء آخر.

تقرير شامل بنتائج مؤتمر لندن أمام القمة الخليجية القادمة

٥,٥ مليار لليمن من المانحين وآلية التنفيذ في المقدمة

إعداد/ عبدالفتاح الازهري

■ كشف وزير التخطيط والتعاون الدولي عبدالكريم الارحبي عن وصول المبالغ التي تلقاها اليمن من المانحين الى أكثر من خمسة مليار ونصف المليار دولار اذا ما أخذ في الاعتبار المبالغ التي تم الحصول عليها عبر الصناديق المولة للمشاريع في اليمن.

وأكد الارحبي على التحدي الكبير الذي تواجهه اليمن والمتمثل باستخدام ماحصلت اليمن عليه من المانحين وآليات التنفيذ، وقال ان هناك رؤية شبه واضحة فيما يخص استخدام الموارد وان تجربة الصندوق الاجتماعي للتنمية تعد احدى الآليات المطروحة أمام المانحين للاستفادة منها في تنفيذ مشاريع المانحين.

وستقدم اليمن قريباً الى صندوق تحدي الالفية على طريق التأهيل للانضمام الى صندوق تحدي الالفية التي فشلت فيها العام الماضي.

ويوضح الارحبي الذي كان يتحدث في ندوة منتدى التنمية السياسية حول مؤتمر المانحين : قراءة واستقراء.. ان اليمن بصدد اعداد برنامج تفصيلي للبرنامج الاستثماري.. وهي المرة الأولى التي يكون في الخطة مشروع استثماري، وستتركز اولوياتنا على تنمية الموارد البشرية، التنمية الريفية، والخدمات الاساسية.

وتسعى اليمن بشكل جاد من أجل شراكة حقيقية بينها والمانحين التقليديين لتأهيل اليمن للاندماج الى مجلس التعاون الخليجي.

وتأمل اليمن من الاتحاد الاوروبي والبنك الدولي في مساعدتها لايجاد رؤية وتحديد خريطة طريق يتفق عليها الجميع لتسهيل انضمام اليمن وتأهيلها الى مجلس التعاون.

القمة الخليجية

وكان مجلس وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي في دورته (١٠١) التحضيرية التي عقدت مؤخراً بالرياض قد أقرت رفع تقرير عن نتائج مؤتمر لندن للمانحين لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية اليمنية الى القمة الخليجية التي ستعقد يومي ٩ و ١٠ ديسمبر القادم بالرياض.

سفراء خليجيون وديبلوماسيون عرب في القاهرة:

انضمام اليمن لدول المجلس الخليجي يمثل دعامة اقتصادية وأمنية واجتماعية

وقال عبدالرحمن العطية أمين عام مجلس التعاون الخليجي ان وزراء خارجية المجلس الذين شاركوا في مؤتمر المانحين استعرضوا في اجتماعهم النتائج التي خرج بها المؤتمر، واقروا رفع تقرير شامل بذلك الى قمة قادة دول مجلس التعاون الخليجي لما لهذا الموضوع من أهمية على صعيد العلاقات والشراكة بين دول المجلس والجمهورية اليمنية..

يشار الى ان مؤتمر لندن للمانحين للجمهورية اليمنية الذي عقد منتصف الشهر الجاري قد خرج بدعم تمويلي لخطة التنمية الاقتصادية اليمنية الشاملة بنحو مايقارب الخمسة مليارات اسهمت دول مجلس التعاون الخليجي بما يفوق نسبته الـ٥٠٪ من هذا الدعم.

ندوة القاهرة

وفي القاهرة اعتبر عدد من السياسيين الخليجيين واليمنيين وديبلوماسيين عرباً شاركوا في ملتقى القاهرة الفكري، انَ اليمن تعد العمق الاستراتيجي لدول الخليج، وان انضمامه الى المنظومة الخليجية صار حتمياً في ظل الارادة السياسية لدى الطرفين لتحقيق التكامل والاندماج.

وتحدث الدكتور عبدالولي الشميري سفير اليمن لدى القاهرة ومندوبها الدائم بجامعة الدول العربية عن مقومات التكامل التي تتمتع بها البلدان التي تقطن الجزيرة العربية، مؤكداً على ان القيادات السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي قد اكدت حرصها العميق واصرارها الشديد على ان لايظل جنوب جزيرتهم العربية معزولاً عن شمالها وشرقها.

وذهب الشميري في الملتقى الذي نظمته السفارة اليمنية في القاهرة (امس) تحت شعار «آفاق التنمية في الجمهورية اليمنية في ضوء نتائج مؤتمر المانحين بلندن» ان مؤتمر لندن يكذب المقولات التي روج لها بعض السياسيين بأن وضع اليمن من الانضمام الكامل لدول مجلس التعاون الخليجي بات أشبه بوضع تركيا والاتحاد الاوروبي الذي يخالطه اليأس، متناسين وشائج الاصل الواحد واللغة والقربى والقيم والارومة الثقافية والتاريخ وروابط الجسد الواحد.

وأكد عدد من سفراء مجلس التعاون الخليجي على ان الدعم الخليجي لليمن جاء كنتاج طبيعي للعلاقة التي تربط اليمن بدول مجلس التعاون الخليجي.

وطالب سعادة سفير دولة قطر بالقاهرة محمد احمد خليفة دول الخليج بضرورة الاهتمام باليمن اقتصادياً وتجارياً وادارياً.. معتبراً ان قضية الاصلاح في اليمن ومساعدته كي يلحق بركب الخليج يعد قضية جوهرية.

واضاف سفير دولة قطر ان اليمن من الناحية الاقتصادية يمتلك طاقة بشرية قادرة على تحريك وقيادة الحركة التنموية في اليمن والخليج.

من جانبه اشار سعادة سفير دولة الكويت بالقاهرة احمد كليب ان الزائر لليمن خلال السنوات الاخيرة يجد التطور الكبير في مختلف المجالات خاصة الاستثمارات في القطاعات التنموية الاقتصادية.

مؤكداً على ان موقع اليمن الاستراتيجي يعد أحد العوامل الرئيسية للاستثمار، معرباً عن أمله في ان تكون اليمن عضواً فاعلاً في مجلس التعاون الخليجي.

برنامج تفصيلي للاستثمار يركز على تنمية الموارد البشرية والخدمات الأساسية

واوضح سفير سلطنة عمان بالقاهرة سعادة عبدالعزيز الهنائي ان اختلاف شكل الحكم في اليمن عن دول مجلس التعاون الخليجي لايشكل أدنى مشكلة في طريق انضمامها لدول مجلس التعاون الخليجي.. مدللاً على ذلك باختلاف الانظمة بين شطري اليمن سابقاً وبرغم ذلك قامت الوحدة المباركة بقيادة حكيمة من الرئيس علي عبدالله صالح.

وأكد سعادة السفير الجزائري بالقاهرة عبدالقادر حجار الذي اتفق مع بقية السفراء الخليجيين والعرب على ان الادارة السياسية كان لها الدور الأكبر في انضمام اليمن الي مجلس التعاون الخليجي.. مناشداً رؤساء مجلس التعاون الخليجي بسرعة انضمام اليمن الى دول المجلس لأن الامن القومي العربي مرتبط باليمن وليس أمن دول الخليج فقط.

من شرفة البرلمان

فيصل عساج

أسئلة بلا إجابات

■ طالب الشيخ سلطان البركاني رئيس الكتلة البرلمانية للمؤتمر الشعبي العام بضرورة جلوس هيئة الرئاسة مع وزير الشئون القانونية حتى يتم اجراء جدولة لـ٣١ سؤالاً من الاعضاء الى الجانب الحكومي وما هي الأسئلة المهمة التي يجب ان تطرح خاصة وقد طال انتظار الاخوة النواب الذين طرحوا تلك الاسئلة ومن العيب الا تطرح التساؤلات في نهاية كل اسبوع خاصة وقد غادر كثير من الوزراء أعمالهم السابقة وتم تعيينهم في مناصب جديدة في السلك الدبلوماسي من جهة أخرى عبر كثير من النواب عن امتعاضهم لرحيل اكثر من ٦٠ سؤالاً دون اي رد حكومي فمتى تحسم هيئة الرئاسة امرها مع الجانب الحكومي في حل تلك الاسئلة؟!

اشكالية التشريع

■ اكد الاستاذ احمد الصويل رئيس لجنة الثقافة والاعلام والسياحة في مجلس النواب انه مازال امام مجلس النواب الكثير من المهام البرلمانية ٢٠٠٦م، ويجب ان تكون هناك اجندة تشريعية تتواءم بين خطة البرلمان والحكومة والملاحظ من خلال تجربتي المتواضعة في البرلمان خلال السنوات الأربع الماضية بأن هناك اشكالية يمكن ان نقول عنها انها تنظيمية تتعلق برفع القوانين ومشروعات القرارات والتعديلات وغيرها من المهام المناطة والمحالة من الحكومة الى البرلمان.

لكنها ليست وفق جدول عملي مدروس كما نلاحظ نفس الاشكال ولمدة اربع سنوات يعاني منه المجلس فيما يتعلق بحق الاستفسار والاستيضاح والمطلوب الرد عليه سريعاً باعتبارها احدى اهم وسائل الرقابة البرلمانية

البرلمان الصغير أكثر عقلانية

■ حضرت اجتماع لبرلمان الاطفال وكان الجو العام هادئاً والنقاش جميلاً ويتسم بالعقلانية والحوار المثمر بما فيه آداب الحديث.

وقد دهشت ان كثيراً من القضايا المهمة قد طرحت في ذلك الاجتماع ولم اتوقع ان تطرح قضايا تتعلق بهموم الوطن والمواطن فمتى يقتدي الكبار بالصغار؟!

صدور ضيقة

■ حاول نواب الاصلاح عدم تمكين وزير المالية من اكمال قراءة التقرير عن الحساب الختامي رغم ان اللائحة الخاصة بالمجلس تعطيه هذا الحق- المعارضون لا تتسع صدورهم للآخر حتى وهم في البرلمان وعليهم الاستماع للجانب الحكومي، كما هو متعارف في كل برلمانات الدنيا.

الميثاق
نائب رئيس التحرير: محمد بن محمد أنعم
مدير التحرير: أمين الوائلي
نائبا مدير التحرير: عبدالولي المذابي، يحيى علي نوري
سكرتير التحرير: محمد صالح الجرادي
الاشتراكات والاعلانات يتفق بشأنها مع الإدارة
سعار الاشتراكات:
● الشركات والمؤسسات الأجنبية ٢٠٠ دولار
● الشركات والمؤسسات اليمنية ٤٠٠٠ ريال
العنوان
الجمهورية اليمنية-صنعاء-شارع رقم (١٢) متفرع من شارع الزبيري أمام مبنى «سبافون»
تليفون: (٤٠٢٨٤٣-٤٦٦١١٢-٤٠٢٨٤٥) - فاكس (٢٠٨٩٣٣) - ص.ب: ٣٧٧٧
● موقع الصحيفة على الانترنت: (www.almethaq.net)
● البريد الإلكتروني: contact@almethaq.net